مقدمة:

تتمتع مصر بمقومات عديدة تؤهلها لتبني وتطبيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؛ منذ ثورة جانفي 2011، سعت البلاد إلى تغيير نظم الحكم والإدارة وتبني سياسات وخطط تنموية تعزز من عجلة النمو والتقدم؛ فتجسدت هذه الأهداف في رؤية مصر 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

1- نبذة تعريفية عن مصر:

- **الموقع الجغرافي:**

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد آسيوي يتمثل في شبه جزيرة سيناء. يحدها البحر المتوسط شمالًا، والسودان جنوبًا، والبحر الأحمر شرقا، وليبيا غربًا.

- **الخصائص الأساسية:**

- **المساحة** 1,002,000 :كيلو متر مربع، منها 78,990 كيلو مترا مأهولا.
- **العاصمة** :القاهرة.
- **عدد السكان** 103,552,204 :نسمة.
- **اللغة الرسمية** :العربية.
- **العملة** :الجنيه المصري.(EGP)
- **شكل الحكومة** :جمهورية رئاسية.
- **الدين الرسمي** :الإسلام.

- **نظام الحكم:**

يتكون نظام الحكم في مصر من ثلاث سلطات:

- **السلطة التنفيذية** :يرأسها رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه لمدة ست سنوات.
- **السلطة التشريعية** :تتمثل في مجلس النواب الذي يختص بالتشريع وإقرار السياسات العامة.
- **السلطة القضائية** :مستقلة وتصدر أحكامها وفقًا للقانون.

2. أثر تطبيق الحوكمة على التجربة التنموية المصرية:

تسعى مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، وذلك من خلال استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وهي الرؤية التي تهدف إلى:

- **تحسين إدارة الموارد:** تساهم الحوكمة الرشيدة في تحسين إدارة الموارد الطبيعية والاقتصادية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة؛ عندما تكون المؤسسات الحكومية ملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة، فإنها تعمل على تقليل الفساد وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

- **تعزيز المشاركة المجتمعية:** تعتبر المشاركة المجتمعية أحد أسس الحوكمة الرشيدة. من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، ويمكن للحكومة أن تستفيد من آراء وأفكار المجتمع، مما يعزز من فعالية السياسات التنموية، ويمكن القول أن وجود قنوات للتواصل بين الحكومة والمجتمع ساهم في بناء الثقة ويعزز من التزام المواطنين بمبادرات التنمية.
- **تحسين جودة الخدمات العامة:** تسهم الحوكمة في تحسين جودة الخدمات العامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات؛ عندما تكون المؤسسات الحكومية خاضعة للمساءلة، فإنها تسعى لتقديم خدمات ذات جودة عالية، مما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطنين.
- دعم **الاستقرار السياسي والاجتماعي:** تعتبر الحوكمة الرشيدة عاملا مهمًا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي فمن خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، يمكن للحكومة أن تخلق بيئة آمنة ومستقرة تشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي؛ الاستقرار السياسي والاجتماعي يعزز من قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **تحسين القدرة التنافسية:** تسهم الحوكمة الرشيدة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال خلق بيئة عمل مشجعة على الابتكار والاستثمار، فعندما تكون القوانين والتشريعات واضحة وشفافة، فإن ذلك يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على دخول السوق مما يعزز من النمو الاقتصادي.

الأبعاد الاستراتيجية لرؤية مصر 2030

- **البعد الاقتصادي:**

يعتبر البعد الاقتصادي من الأبعاد الأساسية في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، يهدف هذا البعد إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة مشاركة القطاع الخاص. يتمثل هذا في عدة محاور:

- **تعزيز التنوع الاقتصادي** :من خلال دعم القطاعات المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات.
- **تحسين بيئة الأعمال** :من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز للمستثمرين.
- **زيادة الاستثمارات** :جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتعزيز النمو الاقتصادي.

- **البعد الاجتماعي:**

يركز البعد الاجتماعي في رؤية مصر 2030 على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين. يتضمن هذا البعد:

- **تحسين جودة التعليم** :من خلال تطوير المناهج التعليمية وتدريب المعلمين.
- **تعزيز الرعاية الصحية** :تحسين جودة الخدمات الصحية وضمان وصولها لجميع فئات المجتمع.
- **تمكين المرأة** :تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال توفير فرص العمل والمشاركة في الحياة السياسية.

- **البعد البيئي:**

يهدف البعد البيئي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية. يتضمن هذا البعد:

- **إدارة الموارد الطبيعية** :تعزيز استخدام الموارد بشكل مستدام وتقليل الفاقد.
- **مكافحة التلوث** :وضع استراتيجيات للحد من التلوث وتحسين جودة الهواء والمياه.
- **تشجيع الطاقات المتجددة** :دعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح.

- **البعد الثقافي:**

يتضمن البعد الثقافي تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على التراث الثقافي. يهدف هذا البعد إلى:

- **تعزيز الفنون والثقافة** :دعم الفنون والأنشطة الثقافية لتعزيز الهوية الوطنية.
- **تعليم القيم الاجتماعية** :تعزيز قيم التسامح والتعاون بين فئات المجتمع.

- **البعد التكنولوجي:**

يعتبر البعد التكنولوجي جزءا حيويا من رؤية مصر 2030، حيث يهدف إلى:

- **تحسين البنية التحتية التكنولوجية** :تعزيز استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات.
- **تشجيع الابتكار** :دعم **البحث** والتطوير وتعزيز الابتكار في القطاعات المختلفة.

خاتمة:

تعتبر الحوكمة الرشيدة حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر. من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، يمكن للدولة أن تعزز من استقرارها السياسي والاجتماعي، وتحسن من جودة الخدمات العامة، وتحقق مشاركة مجتمعية فعالة؛ ورؤية مصر 2030 تمثل خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتكنولوجية وفي الأخير يمكن عرض أهم النتائج حول أثر تطبيق الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة في مصر بما يلي:

- الإصلاح السياسي والحوكمة: يعتبر الإصلاح السياسي وتحقيق الحوكمة من العمليات الحديثة المدفوعة بالثورة المعلوماتية، حيث تسعى الدول بما في ذلك مصر، لتحقيق الحكم الرشيد والإدارة الفعالة.
- مبادئ الحوكمة: تعتبر الحوكمة أساسا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الشفافية، والمشاركة، والعدالة، واللامركزية، مما يخلق بيئة ديمقراطية تشجع على المشاركة المجتمعية، مما يسهم في توفير بيئة ديمقراطية تتيح مشاركة جميع فئات المجتمع.
- تشكيل ثالوث الحوكمة/التعاون بين الجهات المختلفة: يتطلب تحقيق الحوكمة أن تتعاون الحكومة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز التفاعل وبناء مجتمع متعاون ومتكامل.
- الإصلاح السياسي كشرط أساسي: يتطلب إدخال الحوكمة إصلاحات سياسية تضمن فعالية مؤسسات الدولة وقدرتها على الالتزام بالإصلاحات المقترحة.
- أهمية وجود هيئات خاصة للتنمية: يتعين وجود جهة مختصة تشرف على عملية التنمية لضمان إدارتها بشكل يتسم بالاحترافية والاهتمام.
- نموذج ماليزيا: يتمتع النظام السياسي في ماليزيا بانتخابات دورية وسلطة قانونية مستقلة مما ساهم في استقرار البلاد ودعم التنمية.
- شرط القيادة التنموية: نجاح ماليزيا يعود إلى وجود قيادة ذات رؤية تنموية كالدكتور مهاتير محمد الذي ساعد في نقل البلاد من الفساد إلى التقدم (عقلية القائد/القيادة التنموية).
- خصوصية النماذج: ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الدول، حيث لا يمكن تطبيق نماذج التنمية بشكل حرفي بل يجب مراعاة الخصوصيات المحلية.

- ما مدى استفادة مصر من التجربة الماليزية: يمكن لمصر الاستفادة من تجربة ماليزيا لتعزيز إنجازاتها في مجالات التنمية المستدامة الأمر الذي يحتاج إلى تحسين في النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى مكافحة الفساد وتعزيز الحريات.

التوصيات: على ضوء التجربة الماليزية في المحاضرة السابقة تم التوصل لجملة من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

- مقارنة بالتجربة الماليزية يتوجب إنشاء هيئة في الدول النامية متخصصة وذات استقلالية من الناحية المادية والإدارية وموظفين مختصين في مجال التنمية، يقتصر دورهم على التخطيط والمتابعة لعملية التنمية في الدولة وعرض تقاريرهم لمناقشة المعوقات وأهم الإنجازات والحلول أمام السلطة التشريعية.
- ضرورة الاهتمام بمعايير الحكم الرشيد والسعي لتحقيق أماكن متقدمة على الخارطة العالمية من خلال فصل السلطات الثلاث واقامة انتخابات دورية ونشر الحريات العامة... إلخ.
- في السياق الماليزي تم تأسيس وحدة التخطيط الاقتصادي ووحدة تنسيق التنفيذ للقيام بمهام الرصد والتقييم وذلك تحت إشراف وتبعية رئيس مجلس الوزراء، تقدم هذه الحالة نموذج لنظام رصد منقسم لثلاثة وظائف: تشغيلية، وإدارية، ومعرفية. بالنسبة للنماذج في الدول النامية منها مصر.
- دور التشاركية المتقدمة أو وحدة القيادة السياسية والأحزاب والشعب لتحقيق التنمية المستدامة، مستلهمين من تجربة ماليزيا.
- خلق إرادة سياسية حقيقية لإجراء الإصلاحات السياسية، ونشر الوعي التقني بين المواطنين، وخلق مجتمع معلوماتي له القدرة على التعامل بالوسائل التقنية والتكنولوجية من خلال قيام الحكومة بفتح دورات تعليم الحاسوب والانترنت للموظفين والمواطنين.
- تحديد أصحاب المصلحة (الفاعلين) المختلفين وذلك من خلال القيام بتحليل لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتأثير، والمصلحة، والقوة.
- إدماج جميع أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ منذ مرحلة مبكرة والسماح لكل فاعل (صاحب مصلحة) بتحديد خط الأساس ومؤشرات القياس والأهداف خلال مرحلة التخطيط.
- التزام الوزارات المختلفة وضمان وجود تنسيق دائم وفعال فيما بينهم سواء على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- تنفيذ حملات توعية مع ضمان الشفافية، ووسائل الإعلام عليها دور كبير لتعريف الجمهور بالتقدم المحقق على صعيد الأنشطة التي يتم تنفيذها مما يضمن الحصول على دعمهم.
- وضع نظام فعال للرصد والتقييم: على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رصد ومتابعة تنفيذ الأنشطة من قبل الوزارات المختلفة وكذلك التعرف على المعوقات في مرحلة مبكرة ومراجعة الخطة كلما استدعى الأمر.
- تشجيع الأطراف الفاعلة وكذلك الموظفين العموميين على الإبلاغ عن أية وقائع فساد وذلك من خلال تأسيس نظام شكاوى رسمي ومستقل، فإذا كان هناك فساد فإن أيا من الأهداف الموضوعة لن يتم تحقيقها.